



## **Istanbul Declaration (2002)**

This PDF contains an extract from the publication *World Telecommunication Development Conference (WTDC-02): final report*. (Geneva: ITU, 2002)

The extracts have been prepared by the ITU Library and Archives Service from the original printed text / from an officially produced electronic file.

## 2. إعلان إسطنبول

1 عقد الاتحاد الدولي للاتصالات المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات لعام 2002 في إسطنبول، تركيا، من 18 إلى 27 مارس 2002. وحضر المؤتمر وفود 152 دولة عضواً في الاتحاد، يرأسها الوزراء أو كبار المسؤولين، و79 عضو قطاع وممثلو 45 منظمة ووكالة وعدد كبير من ممثلي القطاع الخاص.

2 وألقى الكلمة الرئيسية فخامة الرئيس أحمد نجديت سيزير رئيس الجمهورية التركية، وألقى كلمة الافتتاح الدكتور أوكتاي فورال، وزير النقل والاتصالات في الجمهورية التركية. وألقى الأمين العام للاتحاد السيد يوشيو أوتسومي، والسيد حمدون توريس، مدير مكتب تنمية الاتصالات، ملاحظات افتتاحية. وترأس المؤتمر السيد فاتح محمد يوردال، رئيس هيئة الاتصالات في الجمهورية التركية.

3 وعقد المؤتمر جلسة خاصة ركّز فيها على أهمية تقليص "الفجوة الرقمية"، وكذلك الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تقليص الفجوة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4 وكانت أهداف المؤتمر كما يلي:

- 1' استعراض النتائج المحققة في ميدان الاتصالات على الصعيد العالمي منذ المؤتمر العالمي الأخير لتنمية الاتصالات؛
- 2' استعراض أهم مسائل السياسة العامة الراهنة؛
- 3' مناقشة مشكلة الفجوة الرقمية وتحديد الإجراءات اللازمة لتقليصها، بما في ذلك ما يُرتقب من القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- 4' وضع أهداف ومقاصد للفترة الممتدة إلى عام 2007، وتحديد رؤية واستراتيجيات مشتركة وإقرارها لتحقيق تنمية متوازنة في قطاع الاتصالات؛
- 5' اعتماد الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات، واقترح خطة عمل للفترة 2003-2007، تتضمن، فيما تتضمنه، برنامجاً خاصاً لأقل البلدان نمواً وتنفيذ مشاريع التعاون التقني؛
- 6' النظر في التمويل وفي صيغ مبتكرة للتعاون؛
- 7' تحسين كفاءة وفعالية هيكل قطاع تنمية الاتصالات وأساليب عمله.

### إعلان إسطنبول

- 5 في ضوء ما تقدم، ورغبة في وضع أهداف ومقاصد المرحلة المقبلة، يعلن المؤتمر ما يلي:
- أ ( لقد تحققت إنجازات في قطاع الاتصالات منذ المؤتمر العالمي الثاني لتنمية الاتصالات في عام 1998، تهدف إلى سد "الفجوة الرقمية" وإتاحة النفاذ الشامل للجميع. وكان تنفيذ خطتي عمل بونيس أيرس وفاليتا ناجحاً إلى درجة كبيرة بفضل جهود التعاون التي بذلتها جميع الأطراف المهتمة. ومن الجدير بالتنويه أن مفتاح النجاح الذي تحقق هو الجهد الكبير الذي بذلته البلدان نفسها والدور الحفاز الذي قام به شركاؤها في التنمية بما قدموا من مداخلات، من القطاعين العام والخاص والدولية الحكومية. وقد ساهمت لجان الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد بشكل ملحوظ في معين المعارف الذي ينهل منه مجتمع المعلومات.
- ولا شك في أن النجاح الذي تحقق حتى الآن يوفر حافزاً هاماً أمام جميع الأطراف المهتمة في هذا القطاع لمواصلة جهودها في الفترة المقبلة من 2003 إلى 2007، وستكون هذه المبادرات عاملاً حاسماً في نجاح خطة عمل إسطنبول.
- ب) إن من الضروري سد الفجوة الرقمية، وهذا لا يتيح للبلدان الفرصة لتقليصها فحسب، بل ولتهيئة الظروف لاستعمال الخدمات والتطبيقات الجديدة على أفضل وجه للإسراع في التنمية عموماً.

(ج) وللتكنولوجيات الحديثة أثر كبير على التوسع في الاتصالات، وهي الأمل في رآب الفجوة فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بل وبين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك المناطق التي تصلها الخدمة والمناطق التي لا تصلها الخدمة في نفس البلد.

ولا شك في أن ظهور بيئة مشجعة ونهج تقوم على المشروعات الخاصة في تقديم الخدمة الريفية، وظهور تكنولوجيات جديدة أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية، كل ذلك يوفر فرصة مناسبة لانتشار خدمات الاتصالات بشكل سريع في المناطق الريفية والنائية بما في ذلك استخدام تكامل البنية التحتية للاتصالات الكهربائية والبريدية.

وتتطور الآن البنية التحتية العالمية للمعلومات، وكذلك المجتمع العالمي للمعلومات، ولا بد أن يستجيبا لاهتمامات جميع الدول، خاصة منها الدول النامية وأقل البلدان نمواً.

وينبغي استغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة استغلالاً كاملاً بما يساعد على تعزيز التنمية المستدامة من خلال الأبحاث، والتطوير والتطبيقات التكنولوجية المبتكرة من أجل تحسين نوعية الحياة وتحقيق مستويات معيشة أفضل.

(د) تعتبر الاتصالات عنصراً مهماً في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فهي أصبحت المحرك للمجتمع العالمي والاقتصاد العالمي، وأدخلت تحولات في حياة الناس ووفرت تفهماً أفضل بين الشعوب. وكما تلعب أيضاً دوراً مهماً في تخفيف الفقر وحماية البيئة والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث. ولعل كل الأطراف المهمة تقوم بدورها في توصيل منافع هذه التكنولوجيات إلى جميع الشعوب.

(هـ) كذلك يفتح التقارب بين الاتصالات والحاسوب والمعلومات والتطبيقات المتعددة الوسائط، آفاقاً جديدة أمام القطاع، إذ يوفر فرصاً للتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وحماية البيئة والتعمير بعد الحروب وكثير من التطبيقات الأخرى، التي تفيد المجتمع والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فائدة كبرى.

ويُنظر على نطاق واسع إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى وسائل الاتصالات باعتباره عاملاً أساسياً في الرخاء الاقتصادي. فخدمات الاتصالات والمعلومات تتيح فرص التفاعل والمعرفة، بما يسهم في زيادة النشاط الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية والرفاه العام. ويعتبر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمام جميع المجتمعات وسيلة من أفضل الوسائل لتحقيق النفاذ الشامل في كثير من البلدان النامية.

(و) ويعتبر إصلاح القطاع، الذي يؤدي إلى مزيد من مشاركة القطاع الخاص والمنافسة، من العوامل القوية الموجهة لتنمية الاتصالات. وتقرض هذه التحديات المتعلقة بمجتمع المعلومات والبيئة التجارية الجديدة على واضعي السياسات والهيئات التنظيمية ومشغلي الاتصالات ضغوطاً كبيرة للحصول على المهارات اللازمة لإدارة بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة.

(ز) ويمكن لتكامل تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية أن يكون بمثابة عامل حفاز في تحقيق أهداف هذه البرامج على نحو أسرع وأكثر شمولاً.

وتعتبر إشاعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عنصراً حيوياً في الاستراتيجية العالمية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية بوجه عام وهدف تقليل عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015 بوجه خاص. ويمكن أن يكون ذلك عاملاً مهماً في الجهود الدولية الرامية إلى بناء أسس ثابتة للتنمية المستدامة.

وبناء عليه، وبالنظر إلى نقص البنية التحتية المناسبة في كثير من البلدان النامية، كان من الضروري معاملة تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخدماتها باعتبارها إحدى أولويات العمل الوطني والإقليمي.

(ح) وللحكومات دور هام في تنمية الاتصالات، ولذلك يطلب منها هيئة بيئة مؤاتية تسمح بنفاذ معقول وبتكلفة معقولة أمام الجميع إلى خدمات الاتصالات الأساسية.

ويجب أن تهيئ هذه البيئة إطاراً شفافاً ومستقلاً، وتعطي مجاًلاً للمنافسة العادلة مع حماية تكامل الشبكات وضمان حقوق المستعملين والمشغلين والمستثمرين. ويجب أن تتجه السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتنمية الاتصالات نحو تعدد الخدمات التي تستخدم منصة أساسية مشتركة.

ط) وللاتحاد الدولي للاتصالات، ولقطاع تنمية الاتصالات فيه، دور خاص في تعزيز قنوات الاتصال عن طريق تأمين التنسيق والتعاون الفعال مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى التي تقوم بأنشطة أخرى تصل بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، مثل قوة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي القيام بهذا الدور من أجل تهيئة الإطار المناسب الذي يحتاج إليه تطبيق وتطوير الخدمات والتطبيقات، والتأكد من فهم رسالة ودور الاتحاد وقطاع تنمية الاتصالات فيه. وعلى هذا الأساس يمكن التعرف على موارد جديدة للتمويل وعلى شركاء جدد لمواجهة المشاكل التي تمثلها الفجوة الرقمية.

ي) وينبغي أن يواصل مكتب تنمية الاتصالات الانطلاقة الحالية نحو تشجيع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة قطاع التنمية، كما ينبغي أن يواصل تنسيق وتسهيل إقامة الشراكات بين الحكومات والشركات الخاصة وفيما بين المشاريع الخاصة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ك) ونحث مؤسسات التمويل والاستثمار الإقليمية والوطنية على إعطاء أولوية عالية لنمو الاتصالات وخاصة في البلدان النامية. وينبغي أن يسعى الاتحاد إلى إقامة علاقات قوية مع هذه المؤسسات المالية.

ل) ويسترعي المؤتمر العالمي انتباه جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع في الاتحاد للاستعداد للقمة العالمية القادمة لمجتمع المعلومات 2003 (جنيف، سويسرا) و2005 (تونس) وفي هذا الصدد، ستكون خطة العمل مدخلاً هاماً للاستعداد للقمة.

م) وينبغي أن يواصل قطاع التنمية دعم منظمات الشباب ودفع اهتمامات ومهارات وقدرات الشباب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الأمام.

ن) ويولي المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بوجه خاص اهتماماً خاصاً لمشكلة تمهيش إفريقيا في المجتمع العالمي. ويقع على عاتق قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد دور خاص في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة في تكوين الشراكات اللازمة من أجل النجاح في تنفيذ برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

س) والبرامج الموجزة أدناه، وهي تشكل جزءاً من خطة عمل إسطنبول، والتي وضعت في اعتبارها تشجيع الوعي بمسائل المساواة بين المرأة والرجل والعمل على تحقيقها، وكذلك المسائل التي تهم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة بما فيها مدن ومجتمعات السكان الأصليين، والتي يتم تنفيذها تحت قيادة قطاع التنمية وتنسيق منه، إنما تمثل أدوات هامة ومباشرة بين يدي الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لتقليص "الفجوة الرقمية":

- الإصلاح التنظيمي: صياغة وتنفيذ سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية تهدف إلى تحقيق التنمية الدائمة والنفاذ إلى الاتصالات واستعمالها، بما فيها الإذاعة، وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التكنولوجيا والاتصالات/تنمية شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة الملائمة في إقامة شبكاتها للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الاستراتيجيات الإلكترونية والخدمات/التطبيقات الإلكترونية: استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الاتصالات لتعزيز النفاذ إلى خدمات القيمة المضافة، على أن تكون هذه الخدمات آمنة ذات كفاءة اقتصادية ومفيدة على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، لضمان استمرارية تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وانخفاض تكلفتها وتسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساهمة في تقليص الفجوة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة والقيادة السليمة وتحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية والتعلم عن بعد والنفاذ الشامل بمراعاة المتطلبات والظروف في المناطق الريفية والمجتمعات المحرومة وإمكانات مراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض وبروتوكول الإنترنت في توصيل عدد هائل من الخدمات.
- الشؤون الاقتصادية والمالية: بما فيها التكلفة والتعريفات: صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تمويلية ملائمة لحالتها الاقتصادية، بما في ذلك تحديد أسعار تقترب من التكلفة، بغية تشجيع النفاذ النصف بأسعار معقولة إلى خدمات مبتكرة ومتواصلة.

- بناء الطاقات البشرية: تعزيز الطاقة البشرية والمؤسسية والتنظيمية من خلال أنشطة إدارة وتنمية الموارد البشرية حتى يمكن تسهيل الانتقال السلس إلى عالم الاتصالات الحديث وتكنولوجيا المعلومات.
- برنامج خاص لأقل البلدان نمواً: يسعى إلى الإسراع بخطوات تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق النفاذ المبسر إلى الخدمات وإدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يراعي هذا الجهد الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

6 ونتيجة لمداورات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 2002، وخاصة تلك الواردة في خطة عمل إسطنبول للاتحاد، من المتوقع أن تستفيد البشرية مستندة كبرى، وخاصة البلدان النامية وخاصة منها أقل البلدان نمواً، من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفذها حتى تتحول "الفجوة الرقمية" التي نشهدها اليوم إلى "الفرصة الرقمية".